الصفقات غير المباشرة، فمن الصعب جداً الحديث عنها، ولكن الكثيرين يعتقدون ان عودة المياه الى السوق المالية الاميركية في العام ١٩٧٥ كانت بسبب الإقبال الكبير للعرب على اسهم هذه السوق.

أداة اخرى ساهمت في السهولة التي استوعب بها النظام المالي العالمي فوائض الاوبك، هي مساعدات التنمية الضخمة من الاوبك للعالم الثالث. ان المساعدة المالية التي قدمتها دول الاوبك لدول العالم الثالث الاخرى، هي ظاهرة تاريخية جديدة، تختلف في العديد من سماتها عن المساعدة التي قدمتها الاقتصاديات الغربية أو الكتلة السوفياتية. إن التعاون المالي للاوبك مع العالم الثالث يمثل تحويلاً للمال من بلدان نامية الى بلدان نامية اخرى. والمساهمون الرئيسيون بين الدول المصدرة للنفط، هم اولئك المعروف عنهم أنهم يمتلكون ثروات مالية ضخمة، ومع ذلك، فان هذه الثروة متأتية عن مصادر قابلة للنفاذ، وليست متأتية عن قوة صناعية(٢٨).

إن عبء المساعدات على اوبك هو أثقل مما يبدو للوهلة الأولى. وهذا متسبب عن ان المستقبل القريب يتسم بمعدلات حسم وتخفيض اجتماعي اعلى من معدلات الحسوم للمستقبل البعيد، عندما تبدأ العائدات أو التراكمات المالية بالتناقص بسبب استنزاف مصادر النفط. اضافة الى ذلك، فان المساعدة تقدم من عائدات النفط، التي هي دخل من جهة، ورأسمال من جهة ثانية، لأنها تمثل، وإلى حد بعيد، الثروة نقداً. ان الفوائد التي يجنيها متلقو هذه المساعدة من المساعدة، هي ايضاً اكبر مما يبدو على السطح، لأن منح اوبك وقروضها، ولأسباب واضحة، نادراً ما ترتبط بمصدرها(٢٩).

لقد كانت تقديرات منح اوبك للعالم الثالث في الأعوام من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٣ كالتالي: (بملايين الدولارات):

١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
٤٤٣,٥	٦٣٠,٩	٦٨٨,٩	١٧٤٠

ومصدر هذه المعلومات هو البنك الدولي من ١٩٧٠ ــ ١٩٧٢ والـ OECD عن ١٩٧٣، وهذا يشير إلى أن المساعدات التي تقدمها اوبك للعالم الثالث كانت ضخمة حتى قبل ١٩٧٣. ولكن صافي هذه المساعدات تضاعف عدة مرات في العامين ١٩٧٤ و١٩٧٥ عما كان عليه في نهاية العام ١٩٧٣.

إن حجم مساعدات اوبك يمكن تقديره بعدة طرق (انظر الجدول رقم ٦).

إن المقارنة مع مساعدة التنمية الرسمية للدول الصناعية تقودنا إلى نتائج مذهلة لصالح الاوبك. فطبقاً للتقدير الأدنى لمجموعة دول التعاون والتنمية، شكلت مساعدات اوبك ٤٤٪ من المساعدات التي قدمتها الدول الصناعية في العام ١٩٧٤. وفي سنة الذروة ١٩٧٥، فان حصة دول التعاون والتنمية من مجموع مساعدات الدول الصناعية بلغت ٤٩٪. وتشير الارقام الاعلى لهيئة التجارة الدولية إلى ان النسبة بلغت ٦٧٪. بلدان من الاوبك هما السعودية ودولة الامارات، احتلتا مرتبة بين الدول الست